

المجلس العربي للمياه



Arab Water Council

مجلة المجلس العربي للمياه Arab Water Council Journal



الماء

عدد خاص عن

المنتدى العربي الرابع للمياه

القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧

متاحة على قواعد بيانات

EBSCO

INFORMATION SERVICES

مجلة علمية محكمة

يصدرها المجلس العربي للمياه

ISSN 1996 - 5699

المجلد ٩ ، العدد ١ ، يونيو ٢٠١٨

المياه المشتركة ودول مصب القرن الإفريقي

أ. د. محمود أبو زيد

رئيس المجلس العربي للمياه

أ. د. خالد أبو زيد

المدير الإقليمي للموارد المائية، سيداري

تقديم

تتشارك أثيوبيا في أنهارها مع سبعة دول، فبالإضافة إلى السودان الملاصق لأثيوبيا في مصب النيل الأزرق ومصر الملاصقة للسودان في مصب نهر النيل، وجنوب السودان الملاصق لأثيوبيا في مصب نهر السوبات (أحد روافد النيل)، وإريتريا الملاصقة لأثيوبيا في مصب نهر عطبرة (أحد روافد النيل)، فهناك على الجانب الآخر جيبوتي والصومال وكينيا الذين يمثلون دول مصب مباشر لأنهار تنبع من أثيوبيا وتتأثر بأى منشآت على هذه الأنهار.

وتمثل قضية سد النهضة الأثيوبي بالنسبة لمصر والسودان، دول مصب النيل الأزرق المشترك مع أثيوبيا، قضية مماثلة (أقل حدة ولكن هامة) تواجهها باقى دول الجوار الأثيوبي السبع المتشاركين في المياه مع أثيوبيا وهم جنوب السودان وإريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا، وذلك نتيجة شروع أثيوبيا في إقامة منشآت على منابع الأنهار دون تشاور مع دول المصب في القرن الإفريقي وشرق أفريقيا.

مقدمة

تعتبر أثيوبيا من الدول الغنية مائياً ومنبع للمياه في جميع دول الجوار المباشر لأثيوبيا فالمياه السطحية المتجددة في أثيوبيا تصل سنوياً الى حوالي ١٢٢ مليار مترمكعب يمثل مصدرها كمية كبيرة من الأمطار تصل في المتوسط إلى حوالي ٩٧٠ مليار متر مكعب سنوياً. وتحتوى أثيوبيا على اثنا عشر نهراً و ٢٢ بحيرة ومخزون كبير من المياه الجوفية المتجددة. وهذه الأرقام تعنى الكثير من الوفرة المائية وتجعل أثيوبيا ثانياً أغنى دولة في أفريقيا مائياً بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن جميع الأنهار في أثيوبيا تقريباً تنبع في أراضيها وتعتبر حدودها إلى دولٍ أخرى وتصبح أنهاراً دولية تتشارك في استخداماتها هذه الدول.

بدأت أثيوبيا في استغلال مياه أنهارها في ستينات القرن الماضي. أوضحت دراسة أمريكية أن الطاقة الكهربائية التي يمكن استغلالها من مياه الأنهار في أثيوبيا تزيد عن 45,000 ميغاوات (مقارنة بالسد العالي حوالي 2,000 ميغاوات، وخزان مروى بالسودان هي حوالي 1,250 ميغاوات). وهي أكبر طاقة كهربائية متاحة في أفريقيا بعد تلك التي تتميز بها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولاً: مشاريع السدود القائمة على النيل الأزرق في أثيوبيا

هناك عدة مشاريع للسدود قامت أثيوبيا بإنشاءها على النيل الأزرق إلى جانب مشروع سد النهضة الذي بدأت أثيوبيا في إنشائه منذ ٢٠١١ دون تشاور من الجانب الأثيوبي مع دولة المصب مصر وربما السودان في ذلك الوقت، وتشمل هذه المشاريع مشروع تيس أبأى الأول على النيل الأزرق عند مخرجه من بحيرة تانا لتوليد 12 ميغاوات من الطاقة الكهربائية، وسد فينشا على نهر فينشا، أحد روافد النيل الأزرق، وتصل الطاقة التي يولدها السد إلى 100 ميغاوات، وقد مكن أثيوبيا من ربح حوالي 8,000 هكتار، والمشروع الثالث على النيل الأزرق هو مشروع تيس أبأى الثاني ويولّد 75 ميغاوات من الكهرباء، والمشروع الرابع على النيل الأزرق هو مشروع سد تانا بيليس ويقوم المشروع بتوليد حوالي 460 ميغاوات من الطاقة الكهربائية.

ثانياً: المياه المشتركة بين أثيوبيا وجنوب السودان

بالإضافة إلى إن اثيوبيا هي المصدر لكل مياه النيل الأزرق، تعد أثيوبيا هي أيضاً المصدر لحوالي نصف مياه النيل الأبيض (حوالي 12 مليار متر مكعب) عن طريق مياه نهر السوبات ومصبه المباشرة جنوب السودان، وقد أقامت أثيوبيا مشروع سور على نهر بارو (السوبات).

ثالثاً: المياه المشتركة بين أثيوبيا وأريتريا ومشاريع السدود الأثيوبية

وتعد أثيوبيا هي أيضاً المصدر الأساسي مع دولة أريتريا لنهر القاش الذي يصب في نهر عطبرة، أحد روافد نهر النيل، وقد قامت أثيوبيا بإنشاء سد تكزي على نهر عطبرة، ويبلغ ارتفاعه حوالي ١٨٨ متر ويؤد المشروع حوالي ٣٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية.

رابعاً: المياه المشتركة بين أثيوبيا وجيبوتي ومشاريع السدود الأثيوبية

المصدر الرئيسي لنهر أواش هو الهضبة الشرقية لأثيوبيا ويجري هذا النهر لمسافة طويلة قبل أن ينتهي به المطاف في مجموعة من البحيرات الصغيرة والمستنقعات في الحدود الأثيوبية مع دولة جيبوتي، ولكنها تغذي المياه الجوفية في جيبوتي وقد قامت أثيوبيا ببناء عدد من السدود على نهر أواش وتشمل سد كوكا لتوليد 40 ميجاوات، و سد أواش الثاني و أواش الثالث (وكل منهما يؤد ٣٢ ميجاوات)، وكذلك سد أبا صمويل لتوليد 20 ميجاوات من الكهرباء.

خامساً: المياه المشتركة بين أثيوبيا والصومال ومشاريع السدود الأثيوبية

يعتبر مصدر نهر وابي شيبلي و جوبا و غينالي و داوا في الصومال هو الهضبة الوسطى والمنحدرة جنوباً من أثيوبيا. وقد قامت أثيوبيا ببناء مشروع ميلكا و اكانا على نهر وابي شيبلي لتوليد 150 ميجاوات.

سادساً: المياه المشتركة بين أثيوبيا وكينيا ومشاريع السدود الأثيوبية

يبدأ نهر أومو رحلته من الهضبة الوسطى ويتجه الى الجنوب الغربي ويصب في بحيرة تُركانا في أثيوبيا. وتُغذى نهر أومو بعض الروافد منها نهر غيبي و نهر غيلغيل غيبي. ويقع الجزء الأكبر من بحيرة تُركانا في كينيا.

وقد قامت اثيوبيا ببناء سد غيلغيل غيبي الأول على نهر أومو ويؤد طاقة كهربائية تصل إلى ١٨٥ ميجاوات، ثم سد غيلغيل غيبي الثاني على نهر أومو لتوليد طاقة كهربائية تبلغ حوالي ٤٢٠ ميجاوات. ثم مشروع غيلغيل غيبي للطاقة الثالث وارتفاعه ٢٤٣ متراً ويُتوقع أن تحجز بحيرة السد حوالي ١٢ مليار متر مكعب من المياه مما يؤثر على غرق جزء كبير من أراضي قبيلة تُركانا، ويؤد 1,870 ميجاوات، وقد اضطر أكثر من 50,000 من قبائل تُركانا (والتي تعتبر من الشعوب الأصلية) للرحيل من المنطقة، إضافة الى تأثيراته السلبية على البيئة في المنطقة، وأيضاً على بحيرة تُركانا بسبب الهبوط الكبير المتوقع في البحيرة.

الخلاصة

ومما سبق يتضح أن أثيوبيا قد أكملت بناء حوالي ١٥ سد لتوليد حوالي ٣٦٩٦ ميجاوات على الأنهار المشتركة بينها وبين الدول المجاورة لها، بواقع أربعة (٤) سدود على النيل الأزرق المشترك مباشرة مع السودان ثم مصر لتوليد ٦٤٧ ميجاوات، وسد واحد (١) على أعلى نهر السوبات المشترك مباشرة مع جنوب السودان ثم السودان ومصر، وسد واحد (١) على أعلى نهر عطبرة المشترك مباشرة مع إريتريا ثم السودان ومصر لتوليد ٣٠٠ ميجاوات، وأربعة (٤) سدود على نهر الأواش المشترك مع جيبوتي لتوليد ١٢٤ ميجاوات، وسدين (٢) على نهر شيبلي المشترك مع الصومال لتوليد ١٥٠ ميجاوات، وثلاثة (٣) سدود على نهر أومو المشترك مع كينيا لتوليد ٢٤٧٥ ميجاوات. وبالإضافة لهذه السدود التي تم إنشائها، فإنه جاري الآن إنشاء سدود أخرى أهمها سد النهضة على النيل الأزرق لتوليد ٦٠٠٠ ميجاوات وله آثاره السلبية على السودان ومصر، وسد غيلغيل غيبي الرابع والخامس على نهر أومو لتوليد ١٥٠٠ ميجاوات، و٦٠٠ ميجاوات، وكلاهما له آثاره السلبية على كينيا.

معظم هذه السدود، تم إنشاؤها بقرارات أثيوبية منفردة دون تشاور مع دول المصب المجاورة مما يتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية لإدارة الأنهار الدولية المشتركة وقواعد القانون الدولي، ومما يعود على دول المصب بالضرر، ليس فقط من جراء الأثار السلبية المباشرة ولكن أيضا مما يترتب عليه من ارتباك في نظم إستخدام وإدارة مياه هذه الأنهار في دول المصب، نتيجة عدم الإفصاح والتشاور، قبل الشروع في الإنشاء، حول تصميم وحجم هذه السدود وخطط ملء خزانات هذه السدود وعدم إشراك دول المصب في خطط التشغيل وفي المنفعة المشتركة من هذه السدود.

ويرى أنه من الضروري التعاون بين أثيوبيا ودول المصب الأثيوبي السبع في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، لتفادي تداعيات القرارات المنفردة لإنشاء السدود في أعالي الأنهار المشتركة في شرق أفريقيا، وإذا كانت الإتفاقيات الدولية القائمة لا تحمي دول المصب في هذا الشأن فإنه لابد من إعادة صياغة هذه القوانين والإتفاقيات لتضع الأسس اللازمة لضمان الإستقرار والأمن السلمي، خاصة وأن المنطقة مقبلة على وقت تتزايد فيه الإحتياجات المائية والتنافس عليها ويقف الإستقرار الإجتماعي على المحك في وجود دوافع النزاعات السياسية والعوامل الخارجية الأخرى.